وانا في العدة ان كان بين طلاق الاول ونكاح الثاني اقل من ستة اشهر كان القول
قول المراة واذا كان ستة اشهر لا يقبل قولها عند ابي حنيفة رحمه الله قال
وهذا بخلاف المطلقة اذا عادت الى الزوج الاول بعد سنة وثقة قالت لم اتزوج
غيرك كان القول قولها وليس هذا كالعدة وذكر في المنتقى رجل شهد على
رجل انه طلق هذه المراة ولم يشهد الها امراته فاجاز القاضي شهادته عليه
ثم ادعى الشاهد انها امراته وقال لم اعرفها ولم دخلت بها قال يقبل
منه ذلك ولو شهد على اقرار المراة انها امراة هذا الرجل فاجاز
القاضي عليها اقرارها وجعلها امراته ثم ادعى الشاهد انه تزوجها منذ سنة
ولم اعرفها واقام البينة قال تقبل منه ويبطل القاضي قضاءه وردها على
الشاهد ولو كان بدا شهد انها امراته ثم ادعى التزوج يقبل ذلك منه رجل
تزوج امراة ثم ادعى انه اشتراها من مملكها لا تقبل بينته على ذلك
حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان وهو يملكها بعد التزوج ولو ان
ساوم بجارية رجل ثم ادعى انها له انه اشتراها من فلان وهو يملكها
لا تقبل منه حتى يشهدوا انه اشتراها من فلان بعد المساومة وهي في قبضه وافر
الذي في يديه الدار انه وكيل الغايب البايع رجل اشترى جارية من
من رجل فلما رفعت نقابها قال المشتري هذه جاريتي اخذتها منك
ولا تقبل بينته امراة غاب عنها زوجها فنعى اليها فعدلت ما يفعل اهل
المصيبة واعتدت وتزوجت بزوج ثم جاء رجل وقال رايت زوجك حيا في بلدة
كذا قالوا ان صدقت الذي اخبرها اولا بالموت لم يكن لها الا الفرار مع
الزوج الثاني لان خبر العدل الواحد مقبول في باب الموت ويحتمل الشهادة
بالموت بالتسامع بسماعة من واحد وفي غير الموت لا يحل له ان يشهد
بسماعة من الواحد لان غير الموت كالنكاح والوقف يكون بشهادة الجماعة
غالبا اذا ادعت امراة رجلا واقامت كل واحدة منهما البينة انه تزوجها
اولا كان ذلك الى الزوج اذا صدقت واحدة منهما انها اولا كانت امراته
وتبطل بينة الاخرى وكاني لها بين المهران لم يكن دخل بها وان قال الزوج

لم اتزوج

لم اتزوج واحدة منهما او قال تزوجتها جميعا ولا ادري الاولى منهما قال في
الكتاب فرق بينه وبينهما وعليه نصف المهر بينهما ان لم يكن دخل بها بواحدة منهما
قالوا هذا اذا قال تزوجتهما ولا ادري الاولى منهما واما اذا قال لم اتزوج واحدة
منهما ينبغي ان لا يجب شيء والاصح ان هذا الجواب في الفصلين سواء وهو كما لو اقام
البينة بعد موت الزوج فان يقضي لكل واحدة منهما بالمهر والميراث والله اعلم
فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد وغير ذلك وبعض هذه المسايل
اعيدت لزيادة فايدة رجل قال لامراة تزوجتك وانا صبي فقالت بل تزوجتني
وانت بالغ كان القول قوله الان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هذا اجاز
ولكنه لا ان قال لا يقول له القاضي هل اجزت بعد البلوغ ان قال لا يقول
له بعد الان ان قال لا يفرق بينهما امراة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا
مدركة ثم قالت بعد ذلك لم اكن مدركة وكذبت فما قلت قالوا ان كان
قد هاج المدركات في ذلك الوقت او كان لها علامة المدركات لا تصدق
انها لم تكن مدركة وان لم يكن لذلك كان القول قولها رجل زوج ابنته البالغة
فمات بعد موت الزوج بطل الميراث ان قالت زوجني والذي بامري كان لها
الميراث وان قالت لم اكن امرته بالتزويج ولكن حين بلغني انه زوجني منه اجزت
ان اقام البينة على ما قالت كان لها الميراث وان لم يقم البينة لا تثبت النكاح ولا
ميراث لها لانها اقرت ان نكاح الاب انعقد موقوفا فلا تقبل قولها الا بالبينة رجل زوج ابنته البالغة فبلغها الخبر فاختصما الى القاضي
فادعى الزوج انها سكتت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت
حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا
فرددت وقال الزوج لا بل سكتت كان القول قول الزوج وهو نظير
ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري على هذا الوجه
ان قال الشفيع طلبت حين علمت كان القول قوله وان قال علمت
الشراء يوم كذا فطلبت لا تقبل قوله صغيرة زوجها غير الاب
والجد فاختصمت زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت الزوج

ردت النكاح ان قالت حين علمت فالقول لها